الضرائب .. كثر ناهبو

الدولة تحصل على الفتات!!

العدالة مقابل الدفع!!

من المسلّم به أن النظام الضريبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتأثر بمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويؤثر فيه، وفي الوقت نفسه بطبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه الدولة.
وقد أصبحت الضريبة في الوقت الراهن وسيلة هامة، من الوسائل المالية المختلفة التي تستخدمها الدول الرأسمالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتدخل في الأنشطة المختلفة للتأثير عليها وتوجيهها نحو الغايات والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها.

تحقيق/عبدالله الخولاني

تهدف السياسة الضريبية إلى التخفيف من الفقر باعتبارها أداة لإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع ومن ثم تعزيز التوازن بين الفئات الاجتماعية وتقوية السلم الاجتماعي باعتبارها تمثل مورد التمويل المستدام للموازنة العامة لتمكين الدولة من القيام بواجباتها تجاه الفرد والمجتمع وخاصة تغطية نفقات الدولة وخاصة الجانب الاجتماعي لكن احمد حجر الخبير الاقتصادي يكشف عن انخفاض حجم المحصل من ضرائب الأرباح ومكاسب رأسمال حيث لم يتجاوز متوسط معدل نموها خلال الفترة (2000 – 2010م) (13%) هذا في الوقت الذي حققت القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاعات الخاضعة لضريبة الأرباح خلال نفس الفترة معدل نمو سنوي متوسط (16.14%) وهذا ما جعل نسبةً المحصل من ضريبة الأرباح المخفضة أصلاً إلى إجمالي القيمة المضافة لهذه القطاعات تخفض من (1.95%) عام 2000م إلى (1.5%) عام 2010م، وهذه النسب تعكس مدى كبر حجم التهرب الضريبي في هذا المجال وزيادته، بل ومدى ضخامة دور القطاع الخاص في التهرب من دفع ما عليه لخزينة الدولة.

نمو

تظهر البيانات الاقتصادية طبقا لحجر أن قيمة الواردات السلعية حققت خلال الفترة (2000 – 2010م) معدل نمو سنوي متوسط (16.3%) هذا في الوقت الذي لم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوي للضرائب على التجارة الدولية خلال نفس الفترة (8.4%) وتعكس النسب السابقة وجود انخفاض كبير في حجم المحصل من الرسوم الجمركية وبدرجة تفوق ما قد يترتب من نتائج تنفيذ الإصلاحات الجمركية الأخيرة (خفض التعريفة، والانضمام إلى السوق العربية الكبرى ...الخ)، هذا إلى جانب وجود مجال واسع للتلاعب في مجال الإعفاءات الجمركية والدخول المؤقت للسلع والتهريب.

ضياع

القطاع الخاص يرفض اعتماد السجلات النظامية وهذا نتج عنه ضياع موارد كبيرة على الموازنة العامة للدولة، بسبب عدم التزام القطاع الخاص بمسك سجلات نظامية كما يفيد الخبير المالي عبدالمجيد البطلي حيث تشير التقديرات إلى أن التطبيق الناجح لضريبة المبيعات ستسفر عنه زيادة عائداتها لتصل إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل النسبة الحالية التي تصل إلى 2.4% من الناتج وفي ظل عجز الموازنة المتنامي والوضع الاجتماعي المتردي، فإن الموازنة أحوج ما تكون إلى هذه المبالغ.

نفوذ القطاع الخاص

عدم التزام القطاع الخاص بالقوانين الضريبية يوضح بجلاء التأثير والنفوذ الذي يتمتع به قطاع الأعمال في اليمن، مما مكنهم من المماطلة في التنفيذ والوقوف أمام تطبيق سيادة القانون الضريبي ويأتي هذا في الوقت الذي لم تكن هذه الضريبة شيئاً مبتدعاً بل هي ضريبة مطبقة في معظم دول العالم ويعود تأثير ونفوذ القطاع الخاص كما يقول الخبير البطلي إلى ما يتحمله من التزامات غير منظورة مثل الدور الذي يساهم به في تمويل الحملات الانتخابية وما يدفعه من إتاوات غير معلنة للمحافظة على مصالحه وهذا ما يستدعي وجود الإرادة السياسية لفرض الضرائب على مختلف شرائح المجتمع بعض النظر عن درجة ثرائها ونفوذها السياسي والاجتماعي، فعدم إنفاذ القانون على رجال الأعمال يمكن أن يقوض النظام الضريبي برمته ويضيع الثقة فيه من قبل مختلف الفئات المجتمعية.

الضبابية

تتصف الممارسة العملية للتحصيل الضريبي في اليمن بالضبابية وعدم الوضوح بسبب عدم مسك معظم المكلفين سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة مما يضطر مسؤولي الضرائب للجوء إلى أساليب أخرى لتقدير المستحقات الضريبية ومن تلك الأساليب التقدير الجزافي والضريبة المقطوعة أو التقدير كنسبة من رقم الأعمال الذي توجد حوله بيانات جمركية للإدارة الضريبية مما يعني أن البضائع المهربة والأنشطة التي لا توجد عنها بيانات جمركية أو بأسماء أخرى لا تحسب عليها أية ضرائب في المحاسبة التقديرية وبوجه عام فإن تلك الأساليب تنطوي على إجراءات تفاوضية بين موظفي الضرائب وأصحاب العمل مما يفتح الباب للفساد.

الرشوة

وتظهر نتائج مسح مناخ الاستثمار الذي نفذه البنك الدولي في اليمن عام 2010م، أن شركات القطاع الخاص تعاني من زيادة عدد مرات التفتيش أو الاجتماعات المطلوبة مع موظفي الضرائب والتي تصل إلى حوالي ثلاثة أضعاف متوسط مرات الزيارة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. ووفقاً لنتائج الاستقصاء، بلغت نسبة الشركات اليمنية التي تتوقع تقديمها لهدايا أو مدفوعات غير رسمية (رشوة) في لقاءاتها مع مسؤولي الضرائب حوالي 66.7%، مقارنة بحوالي 23.4% كمتوسط لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا . وتعد تلك النسبة مؤشراً واضحاً على انتشار الفساد الضريبي في اليمن، مما يهدد نمو وتطور مؤسسات قطاع الأعمال وفي نفس الوقت يهدر موارد الموازنة العامة للدولة من الضرائب فمؤسسات الأعمال ليس لديها مانع من تقديم الرشوة لتخفيض المستحقات الضريبية. فعلى سبيل المثال، تشير مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي في أحد إصداراتها إلى أن دفع رشوة في اليمن بنسبة 40%-20 من التقييم الضريبي يمكن أن يخفض التقييم بحوالي 50%.

الضرائب لا تدفع

تحجم مجموعة غير قليلة من الجهات والمؤسسات ومعظمها عامة عن دفع المبالغ الضريبية المستحقة عليها لمصلحة الضرائب مما أدى إلى تراكم مديونيات كبيرة على تلك المؤسسات تقدر بأكثر من 220 مليار ريال وفي هذا الإطار ينبغي على مصلحة الضرائب اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل المديونيات، كون التساهل مع تلك المؤسسات يشجع باقي الجهات على اقتفاء اثر زميلاتها، وهذا يقوض تطبيق سيادة القوانين الضريبية التي لا تفرق بين المكلفين مهما كانت صفاتهم ونفوذهم وانتماءاتهم.

اليمن الأقل

شهدت الإيرادات الضريبية زيادات مضطردة في قيمتها المطلقة سنة بعد أخرى، ونمت بمعدلات متفاوتة بلغت في المتوسط حوالي 10% خلال الفترة 2010-2006م. ومع ذلك، فإن اليمن يصنف ضمن الدول الأقل تحصيلاً للإيرادات الضريبية، فالإيرادات الضريبية لا تساهم سوى بـ22.7% من الإجمالي العام للإيرادات في المتوسط ??ل الفترة 2010-2006م. في حين تتراوح تلك النسبة بين 67%-40 في بعض الاقتصاديات العربية المشابهة مثل سوريا ومصر ولبنان والأردن .
ومن جانب آخر، فإن الإيرادات الضريبية لم تغط إلا ما يقارب ربع النفقات الجارية خلال نفس الفترة، ويعزز من ضعف نسبة التغطية نمو النفقات الجارية بمعدلات أسرع من نمو الإيرادات الضريبية وقد ساعدت إيرادات النفط الخام خلال السنوات الماضية الإدارة الاقتصادية على التأجيل والتمادي في تنفيذ الإصلاحات الضريبية وخاصة ضريبة المبيعات، إلا أن استمرار ذلك الحال أمر غير ممكن في ظل التراجع المستمر في إنتاج النفط الخام.

أموال متاحة

من جانبه يرى استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور طه الفسيل أن الطاقة الضريبية الممكنة (المتاحة) للاقتصاد اليمني تتراوح نسبتها بين 20% و25% من الناتج المحلي الإجمالي وتؤكد هذه البيانات من ناحية وجود طاقة ضريبية متاحة ومتوفرة يمكن استغلالها من قبل الإدارة الضريبية، ويؤكد من ناحية أخرى إمكانية زيادة العبء الضريبي للاقتصاد اليمني دون اللجوء إلى زيادة معدلات الضرائب القائمة أو إدخال أوعية ضريبية جديدة. وإنما يمكن زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق تحسين وتطوير الإدارة الضريبية، وزيادة انتشار التحصيل الضريبي ليغطي كافة فئات المجتمع الضريبي ومختلف مناطق اليمن. حيث تشير البيانات إلى أن حجم التهرب الضريبي قد تزايد باستمرار خلال العقدين الماضيين بحيث يقدر حجم الفاقد من الضريبية المتاحة خلال هذه الفترة بحوالي تريليون ريال مقارنة مع تحصيل موارد ضريبية خلال العام الماضي والتي تقدر بنحو500مليار ريال.

مورد كامن

وبوجه عام، تتضح ضآلة التحصيل الضريبي بالنسبة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة الماضية. مما يعني ضعف تأثير الضريبة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والخدمية وبالتالي فإن استخدام الضريبة للتأثير في آليات عمل السوق الاجتماعي وتمويل برامجه تبدو ضعيفة في الوقت الحاضر. وفي حين يعكس ضعف التحصيل الضريبي مدى الفاقد الذي يلحق بالإيرادات العامة للدولة، فإنه يمكن النظر إلى ذلك الفاقد كفرصة مستقبلية وموارد كامنة بوسع اليمن استغلالها عن طريق الارتقاء بأداء النظام الضريبي إلى مستوى الدول المشابهة.

يتحدث القطاع الخاص كثيراً عن الإدارة الضريبية كمبرر لضعف تحصيل هذا المورد الرئيسي الهام الذي تعتمد عليه الكثير من الدول كمورد سيادي بنسبة تزيد عن 15% ، بينما اتساع الفجوة الحاصلة بين الجهات المحصلة ودافعي الضرائب أدى إلى عرقلة تنمية إيرادات الضرائب في اليمن فوق النسبة التي تراوح مكانها منذ سنوات والتي لا تتعدى 7%.
والأهم كما يرى معنيون شملهم تحقيقنا "العدالة الضريبية وسيدفع الجميع"، فالإيرادات الضريبية مورد هام لكنها في نفس الوقت تشكل عبئاً كبيراً إذا لم تكن عادلة.

تحقيق / محمد راجح

هؤلاء كانت حجتهم الإدارة الضريبية وغياب كفاءة وعدالة التحصيل، لكن عندما واجهناهم بمدى مسؤولية الطرف الآخر وهل هو نزيه لهذا المستوى، مسكوا العصا من المنتصف بالقول: ليس القطاع الخاص كله نزيه ولا موظفي الضرائب شياطين، لكنه خليط على حد تعبيرهم بين هذا وذاك.
الإيرادات الضريبية إحدى مكامن الضعف في الاقتصاد الوطني، وهذا بحسب مدير عام اتحاد الغرف التجارية والصناعية يرجع لعدة أسباب أهمها ضعف الأداء الاقتصادي وعدم توسع أنشطة القطاع الخاص في مجالات تدر الربح، حيث لايزال هذا النشاط أغلبه تجاري .
المشكلة من وجهة نظر قفلة " تتمثل أيضاً في محدودية النشاط الانتاجي وزيادة الناتج المحلي ، ودائما ما تؤخذ الضريبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد بشكل عام والذي يساهم فيه القطاع الخاص.
وطالما هذا الناتج ضعيف "والحديث لمحمد قفلة" بالتالي الإيرادات ضعيفة، وكذا ضعف أداء التحصيل والاختلالات الموجودة في تحصيلها من كافة فئات المجتمع .
ويقول إن ظروف البلد الحالية وعدم الاستقرار وعدم وجود استثمارات تمثل احدى عوامل الاختلالات القائمة في هذا الخصوص.

ردم الفجوة

أهم الحلول لردم الفجوة المتسعة في تنمية الإيرادات الضريبية تمثل طبقاً لمدير اتحاد الغرف التجارية في بناء دولة النظام والقانون، والوقت قد حان لذلك وهناك تطلع كبير من قبل اليمنيين لطي صفحة الماضي ونبذ كل أشكال الفوضى والاتجاه نحو بناء الدولة، بالإضافة إلى تطوير الأداء الإداري وتحقيق الأمن والاستقرار وخلق بيئة مناسبة لتنمية الأعمال.
ويرى أن ضعف الأداء الاقتصادي يؤثر في مستوى الإيرادات الضريبية وغيرها، وكلما كانت هناك حوافز ضريبية مرنة كلما ساعد ذلك على التحصيل الواسع، لكن التشدد الزائد والروتين وانعدام كفاءة التحصيل يضعف الإيرادات ويؤدي إلى التهرب، والحل بإيجاد سياسة مرنة لتنمية الإيرادات.
ويقول: إن الحكومة من خلال تشجيع التنمية في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والأسماك والسياحة والمعادن والصناعة ودفع حركة النقل، من خلال ذلك يمكنها تنويع الموارد وارتفاع الدخل وتوسيع هيكل الاقتصاد الوطني.

حسابات

يؤكد مسؤول أرفع مؤسسة للقطاع الخاص – ضرورة تغيير طريقة تحصيل الإيرادات الضريبية لخلق الثقة بين القطاع الخاص والإدارة الضريبية.
ويقول: إن الحسابات في الوقت الراهن يسهل معرفتها، ووجود كفاءة في الجهات المختصة تستطيع معرفتها وتقديرها بدون الرجوع للجهة المعنية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير أداء المدققين الحسابيين للجهات الكبيرة والهامة لأنها إحدى المصادر الرئيسية للضريبية العامة.
ويشير إلى أن القطاع الخاص المنظم حساباته مدققة وليس فيها أي شائبة، لمصلحة هذا القطاع أولا قبل الغير، لأنه إذا لم يعرف ويدقق في حساباته المالية سيتعرض لكارثة ،وهناك كثير بالمقابل من الأنشطة الاقتصادية والتجارية بحسب قفلة" تبتعد عن أعداد نظام محاسبي وهذا لا يواكب العصر الحديث، لأن أبسط منشأة صغيرة في أغلب دول العالم لابد أن يتوفر لديه نظام محاسبي.

الثقة والمساواة

يرى رجل الأعمال أحمد جمعان- مسؤول في نادي رجال الأعمال- أن أهم شيء تعزيز الثقة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومؤسسات الدولة وخصوصا التي ترتبط بالجوانب الإيرادية مثل الضرائب وغيرها.
وكلما زادت الثقة بحسب جمعان "ستكون عملية تحصيل الضرائب أفضل، وأهم نقطة في الوقت الراهن بنظره" عدم تغطية أبجديات العلاقة بين الطرفين.
ويتحدث حول وجود العديد من الإشكاليات يتعرض لها القطاع الخاص مثل الاختطافات والتقطعات في الطرقات وغيرها، والنقص في المواد الأولية أهمها المشتقات النفطية والكهرباء، ومجمل هذه الإشكاليات تمثل عائقاً تساهم في رفع التكاليف على القطاع الخاص بشكل كبير.
ويلفت إلى أن القطاع الخاص مطالب بمساعدة الدولة في الظروف التي تمر بها ، من أجل تخفيف الأعباء وتحقيق التنمية .
طبقاً لجمعان" فإن هناك أهمية لرفع قدرات المؤسسات العامة الإيرادية وتطوير عملية التحصيل للإيرادات كخدمة عادلة للجميع، بمعنى لا يجب أن تكون عادلة لفئات معينة وظالمة أو قاسية على فئات اخرى.
هذا الأمر يمكن أن يتحقق كما يقول جمعان "من خلال تبسيط الإجراءات وسلاسة تنفيذها، وحل معوقات التحصيل الضريبي".
ويقول: الإيرادات الضريبية مورد هام لكنها في نفس الوقت تشكل عبئا كبيراً إذا لم تكن عادلة.
وهنا توضيح ذلك "والحديث لجمعان" : شركة ما مثلا سددت ما عليها وأخرى لم تسدد بسبب التهرب الضريبي وضعف هيكل التحصيل والمتابعة ، بمعنى أن شركة ستغني وأخرى ستنهار، مع غياب تام للمنافسة .
ويضيف جمعان قائلاً: عندما تطبق قانونا يجب أن تطبقه بعدالة ، وإلا ستتيح مجالاً واسعاً للتهرب الضريبي ولهذا يجب سد كل منافذ التهرب من خلال التطبيق العادل للقوانين.

تعقيدات

القطاع الخاص لا يريد أن يدفع ما عليه من الضرائب "هذا هو المفهوم الراسخ لدى الكثير وفقاً لمؤشرات وبيانات رسمية، والرد من قبل المعنيين من البيوت التجارية ورجال الأعمال "مثل أحمد جمعان": إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع.
ويعود مرة أخرى للحديث عن الثقة كسبيل للشفافية في موضوع الضرائب، ورفع القدرات في التعامل مع الموارد الضريبية، كمصدر أساسي يحتاجه الجميع.
ويدعو إلى حل الكثير من التعقيدات الموجودة في الآليات التنفيذية لقوانين الإيرادات الضريبية، والأخذ بمقترحات لجان الطعون لمعالجة هذه القضايا، والأهم العدالة الضريبية وسيدفع الجميع، حيث لا يمكن- كما يقول- إن يدفع تاجر 100 مليون ضرائب وآخر يدفع أقل من نصف هذا المبلغ، هذا ظلم وخلل كبير يساعد طرفاً والآخر متضرر.

جباية

يقول المستشار القانوني عبدالسلام السماوي: إن الحكومة غير قادرة على جباية مواردها أصلاً، ولا تجني الدولة سوى 20 أو 30% من الإيرادات، فهي تركز على شريحة معينة من التجار وتترك الكثير بالإضافة إلى أن هناك أرقاماً ضريبية وهمية وغير مسددة .
ويرى افتقاد الجهات المعنية لكادر من مأموري الضرائب يتمتعون بالكفاءة القانونية، أضف إلى ذلك ضعف الجهاز الإداري.
ويتطرق السماوي إلى حالة معينة في هذا الخصوص، مشكلة الربط بمبالغ خيالية بعد ذلك تخضع الأمور للمفاوضة والمساومة وفي النهاية تجد أن ما يدفعه التاجر لا يصل لأكثر من 5% من قيمة الربط وهدر أموال طائلة على الضرائب.
أيضا- كما يقول- هناك موظفون يعملون بالضرائب تحت مسمى متعاون بدون راتب، وهذه من الإشكاليات التي تؤدي إلى هدر أموال كبيرة بمقابل حصولهم على هذه الأموال.
ويؤكد على أن التعامل النظامي يخلق الطمأنينة والثقة لدى التاجر، وكذا العدالة وعدم الخضوع للمساومة، بحيث لا يجد التاجر سلعته في السوق تباع مع سلعة أخرى بسعر أقل، لأن التاجر الآخر مرر هذه السلعة بدون خضوعها للضرائب، أما عن طريق التهريب أو الإعفاء أو التسهيلات أو عن طريق سداد وهمي لضريبة غير حقيقية .
ويشدد السماوي على المساواة ، ومتى ما شعر بها التاجر سيدفع الضريبة على أكمل وجه ،لأن هناك الكثير من المنشآت لا تدفع ضرائب لا على موظفيها أو أرباحها ، وإذا دفعت لا يتعدى ذلك المبالغ الرمزية، بينما التاجر الملتزم يربط عليه أضعاف ما يربط على مثل هؤلاء التجار النافذين.

منتصف

السؤال هنا الذي واجهنا به السماوي: هل القطاع الخاص نزيه لهذه الدرجة؟ بينما المشكلة كلها في الإدارة الضريبية؟ ورد ماسكاً العصا من المنتصف بالقول: لا نستطيع القول إن القطاع الخاص كله نزيه ولا موظفي الضرائب شياطين، لكنه خليط على حد تعبيره بين هذا وذاك.
ويضيف: إذا أردت أن تصدر القيم للغير عليك أن تصلح نفسك من الداخل، ومن أهم ذلك الشفافية في التعامل والمساواة بالدفع، وتوفير الوسائل المشروعة للمنافسة.
ويتحدث حول أهمية الشفافية في مجال التشريع، بحيث لا يفسر كل طرف القوانين حسب مايراه، مثل قانون ضرائب الدخل التي تنبهوا لها مؤخراً وتم عرضها للتعديلات، لأن التشريعات عندما توضع ينبغي أن تلامس الواقع والبيئة المستهدفة منها.

قفلة: الايرادات الضريبية أحد مكامن الضعف في الاقتصاد الوطني

جمعان: عندما يدفع تاجر 100 مليون وآخر أقل من نصف المبلغ المساواة غائبة

السماوي: الحكومة غير قادرة على جباية مواردها

العقارات والمهن .. ضرائب ش

تحقيق/ أحمد الطيار

بحلول نهاية دوام يوم الأربعاء 30 إبريل الجاري ستكون فرصة تقديم إقرارات الضريبة على أصحاب العمارات والشقق والمساكن والفلل والشاليهات والأراضي المؤجرة للغير عن العام المنصرم، وكذا أصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية كالأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين في الورش وإصلاحات السيارات والمركبات والمستشارين قد انتهت في مختلف مديريات الجمهورية، ومن ثم فاليوم الأول لشهر مايو ستبدأ محاسبتهم بتسديد التزاماتهم قبل ذلك التأريخ وفقا للقانون رقم 10 للعام 2010م الخاص بضرائب الدخل.
هذه المدة نص عليها القانون وحدد أن على المؤجرين في أنحاء الجمهورية يمنيون وغيرهم دفع إيجار شهر من قيمة أي عقار يؤجرونه للغير كضريبة واجبة الاستحقاق للدولة لايمكن إسقاطها وحددت 20% من صافي دخل أصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية الحرة كل عام، لكن الواقع يقول أن الدولة لا تحصل إلا على 10% منها في أكثر الأحيان استقرارا ويمكن أن يطلق عليها ضرائب شبه مفقودة .

وفقا للقانون الضريبي لليمن الخاص بالدخل هناك فرص كبيرة لتحسين إيرادات الدولة بشكل كبير إذا فعلت ضرائب كريع العقارات وضرائب الدخل لأصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية فهؤلاء مطالبون بتقديم إقراراتهم الضريبية كل عام وتسليم ما عليهم من ضرائب عن العام السابق دون هوادة ،وفقا للقانون وباستخدام أرقام الحصر هناك المئات من الآلاف من المساكن والأراضي والفلل والعمارات المؤجرة بعضها تحصل القيمة الإيجارية بالريال اليمني والأخرى بالعملات الصعبة، لكن عمليا أقل من 10% فقط هم من يمتثلون للقانون ويسلمونها للدولة، فيما الباقي يقاومون بعضهم بالحسنى والآخرين بقوة السلاح وكلاهما لم يتم التغلب عليهما أبداً.

واقع

يقول خبراء أن بإمكان الدولة أن تحصل على خمسة أضعاف ما تحصل عليه الآن من إيرادات ضريبية عن ريع العقارات ودخل أصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية إن تم تطبيق القانون بصرامة، فاليمن وفقا للخبراء يجني مايصل إلى 400 مليار ريال من الضرائب 54% منها من الأجور والرواتب على موظفي الدولة والباقي تحصل من ضريبة الأعمال التجارية والصناعية من كافة القطاعات العامة والمختلطة والقطاع الخاص، فيما لاتمثل ضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية وريع العقارات سوى على 10% في اغلب الأوقات .

الامتثال

تضع مصلحة الضرائب على رأس أولوياتها للتحصيل الضريبي فكرة الامتثال الطوعي لتسديد المكلفين ماعليهم من ضرائب وتعتبر هذا المبدأ هو الأصل فيما اتخاذ إجراءات متشددة على المكلفين هو الفرع، لكن المصلحة وفروعها ومكاتبها في كل أنحاء الجمهورية تبقى عاجزة عن التدخل بالقوة وإرغام المكلفين بتسليم ماعليهم من حقوق للدولة وهذا ما يؤكده الواقع في جميع مديريات الجمهورية، حيث يتجنبون الدخول في أي نزاع مع عتاولة القوم ونافذيه ليسلموا ماعليهم من ضرائب عن ريع العقارات والمهن فهم حتى اليوم لم يستسيغوا أن يسلموا للدولة ضرائب بمقدار إيجار شهر عن عقاراتهم المؤجرة بالملايين من الريالات شهريا .

تسليم

عمليا تخضع ضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية وضريبة ريع العقارات المحلية بالمحافظات والمديريات الكثير من المكاتب في السلطات الفنية والبشرية بل والمادية تقو بمساعدتها في تحصيل تلك الإي إلى حسابات السلطات المحلية المصلحة صعوبة في تحصيل ض التي تؤجر لجهات الحكومية والم دبلوماسية أو ذات نشاط يتعلق حيث أنها تخصم الضريبة مباشر